تطور نظام الوزارة منذ خلافة المعتصم بالله حتى دخول البويهيين بغداد

إعداد
أ. د. حسام الدين السامرائي
جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية

ملخص البحث

ظهرت مؤسسة الوزارة مع بداية تأسيس الخلافة العباسية، وكان للمرشح لمنصب الوزير مواصفات متميزة ينبغي أن تتوفر فيه قبل أن يتم تعيينه. أما صلاحيات وحدود سلطات الوزير فقد اختلفت تبعاً لشخصية الخليفة ووجهته وشخصية المرشح للوزارة والظروف المحيطة.

ولم يكن المعتصم بالله موفقاً في بداية خلافته في اختيار الوزير حيث كان أول وزرائه عامياً جهولاً بالأمور، وقد صرفه المعتصم بوزير جاهل آخر. أما الوزير الثالث وهو محمد بن عبد الملك الزيات فقد أعاد للوزارة هيبتها وقوتها لما يتمتع به من الذكاء والخبرة والأدب وقد استمر في الوزارة للخليفتين التاليين الواثق بالله طوال فترة خلافته، ثم المتوكل على الله في أول خلافته، غير أن نهايته كانت مؤسفة ومحزنة، وقد واجهت الوزارة مع بداية العصر العباسي الثاني عنصراً جديداً ومؤثراً ألا وهو العنصر التركي الذي تزايد تدخله في إدارة الدولة وشؤونها المالية واختيار المرشحين لمنصب الوزير. وكان لاغتيال الخليفة المتوكل أثر كبير في

انحطاط الوزارة حتى عصر الخليفة المعتمد على الله الذي حاول اختيار وزيره بنفسه، غير أن زعماء الأتراك حرموه من ذلك، وحين تسلم الأمير أبو أحمد الموفق قيادة الجيش تحسنت مكانة الوزير وتواصل الانسجام بين الخلافة والوزارة خلال ما تبقى من فترة حكم المعتمد. أما في خلافة المعتضد بالله والمكتفي بالله فقد ارتفعت مكانة الوزير واسترد مجمل اختصاصاته. غير أن أحوال الوزارة عادت إلى التدهور من جديد في عصر الخليفة المقتدر بالله. وقد انتهت أوضاع الوزارة ومكانتها إلى الزوال حين استحدث منصب أمير الأمراء، ورتب المتقلد له فوق الوزير. وكانت النتيجة أن بطل أمر الوزارة، ومنع الخليفة من اتخاذ وزير له، واستمر ذلك حتى وصول البويهيين وتسلطهم على الإدارة والدولة ولم يعد بيد الخليفة من المسؤوليات ما يستدعي وجود الوزير. ويحاول هذا البحث أن يلقي الأضواء على التطورات التي واكبت الوزارة العباسية خلال الفترة الممتدة بين خلافة المعتصم بالله حتى دخول البويهيين بغداد وتسلطهم على الخلافة.

تطور نظام الوزارة خلال العصر العباسي الثاني

لم يكن الخلفاء العباسيون يختارون للوزارة إلا الكامل من كتابهم الأمين العفيف من خاصتهم، الناصح الصدوق من رجالهم، ومن يأمنوه على أسرارهم وأموالهم، ويثقون بحزمه وفضل رأيه وصحة تدبيره في أمورهم[١] . وقد اختلفت صلاحيات وحدود سلطات الوزير في العصر العباسي الأول تبعاً لشخصية الخليفة ووجهته في الحكم وكان أغلب الوزراء خلال تلك الحقبة على جانب كبير من النفوذ والسلطات حتى أصبح الوزير يتمتع بقوة المرجع الأعلى في الدولة بعد أن عهد إليهم الخلفاء بالأمور وفوضوهم حرية التصرف[٢] . حتى أنهم اعتبروا سلسلة ذهبية من الإداريين الذين ندر أن أنجبت العصور المتأخرة أمثالهم[٣] .

لقد دخلت الوزارة، بعد إدخال العنصر التركي إلى الجيش والإدارة العباسية، في عصر جديد يختلف عما سبقه، ومع ذلك فإن تأثير هذا التطور لم يظهر جلياً على الوزارة في عصر الخليفة المعتصم بالله حيث كانت قوة شخصية الخليفة وعلاقته بالأتراك وولاءهم له

والتفاهم حوله، عوامل فاعلة في مجال أبعاد تأثيرهم على الوزارة.

كان الخليفة المعتصم بالله قد استكتب الفضل بن مروان في فترة إمارته على الجيش العباسي خلال عصر الخليفة المأمون، ولم يزل الفضل كاتباً له حتى وفاة المأمون حيث استمر في عمله "ينفذ أمور المعتصم، ويكتب على لسانه بما أحب، حتى قدم المعتصم خليفة، فصار الفضل كاتب الخلافة، وصارت الدواوين كلها تحت يديه، وكنز الأموال"(٤) .

ويبدو أن الفضل بن مروان قد بذل جهداً في تطوير حاله بعد وصوله إلى منصب الوزارة، ذلك أنه "كان عامياً لا علم له ولا معرفة، وأنه كان رديء السيرة جهولاً بالأمور"(٥)، كما تصفه المصادر "بأنه كان قليل المعرفة بالعلم، حسن المعرفة بخدمة الخلفاء"(٦). ولعل معرفة المعتصم بالله الشخصية به واستخدامه له قبل الخلافة، وإسهامه في أخذ البيعة له بعد وفاة أخيه المأمون، ما دفع المعتصم إلى تحمله في بداية خلافته(٧). وأن كان قد قلص صلاحياته ووضعه تحت رقابة مالية دائمة صارمة حين أمر سنة ٢١٩هـ/٨٣٠م بأن يكون "أحمد بن عمار الخراساني زماماً عليه في النفقات الخاصة، ونصر بن منصور بن بسام زماماً عليه في الخراج وجميع الأعمال"(٨). ومع ذلك فلم تتأثر مكانة الوزير كثيراً في أمره ونهيه، وإرادته وحكمه(٩)، مما دفعه إلى أن يحاول الحد من نفقات الخليفة، وإهمال تنفيذ "ما كان يأمر به، ومنعه مما كان يحتاج إليه من الأموال في مهم أموره"(١٠) وذلك ما يعكس جهل الوزير وضحالة تفكيره أكثر من أي شيء آخر.

وفي صفر عام ٢٢٠هـ لم يعد الخليفة المعتصم بالله يحتمل معارضة الوزير له، ومناقشاته المتواصلة لأوامره، لذلك فإنه غضب عليه وعلى أهل بيته، وبرفع ما كان يجري على أيديهم..." كما أمر بصرف الوزير عن منصبه وحبسه وبنقله إلى بغداد حيث فرض عليه الإقامة الإجبارية في منزله كما أمر بحبس أصحابه(١١). ويذكر ابن الأثير بأن الخليفة قد صادر أمواله، فكانت عشرة ملايين دينار، ثم نكبه وأهل بيته بعد ذلك ونفاه إلى إحدى القرى على طريق الموصل(١٢). ويظهر أن الخليفة قد هاله ما وجد لدى وزيره المعزول من أموال طائلة(١٣). وقد تدهور حال الوزارة بعد ذلك، فقد استوزر الخليفة المعتصم بالله رجلاً من أهل

المذار موسر الحال هو أحمد بن عمار الذي وصفه الوزير السابق بالأمانة[١٤]. ويبدو أنه كان جاهلاً بآداب الوزارة مما عجل بعزله عنها وتكليفه بإدارة أحد الدواوين[١٥].

استوزر الخليفة المعتصم بالله بعد ذلك محمد بن عبد الملك الزيات، الذي وصف بأنه كان خاتمة السلسلة الذهبية من وزراء العصر العباسي الأول الذين ندر أن أنجبت العصور المتأخرة أمثالهم[١٦]، وقد أعاد الزيات للوزارة هيبتها وقوتها ذلك أنه " كان نادرة وقته عقلاً وفهماً وذكاء وكتابة وأدباً وخبرة بآداب الرياسة وقواعد الملك"[١٧].

تولى محمد بن عبد الملك الزيات الوزارة لثلاثة من الخلفاء دون انقطاع فقد استوزره الخليفة المعتصم بالله واستمر في منصبه حتى وفاة المعتصم ثم واصل عمله في الوزارة طوال عهد الخليفة الواثق بالله، وخلال الشهور الأولى من عهد الخليفة المتوكل على الله. وينقل التنوخي قول الفضل بن مروان عنه "ولا نعلم وزيراً وز وزارة واحدة بلا صرف لثلاثة خلفاء متسقين غير محمد بن عبد الملك الزيات"[١٨].

ويبدو من النصوص القليلة التي وصلتنا عن فعاليات الوزير محمد بن عبد الملك الزيات في عهد الخليفة المعتصم بالله أنه كان كبير النفوذ والتأثير في الإدارة، وأن الخليفة المعتصم كان يجله ويقبل قوله ورأيه[١٩]. كما تشير إلى أنه قد نهض بأعباء الوزارة نهوضاً لم يكن لمن تقدمه من أضرابه"[٢٠]. غير أنها وصفته أيضاً بأنه "كان جباراً متكبراً فظاً غليظ القلب خشن الجانب مبغضاً إلى الخلق"[٢١]. وقد قام ابن الزيات بدور كبير جداً في المحاكمة العلنية التي أجريت للأفشين بأمر من الخليفة المعتصم بالله في أعقاب كشف خيانته وتآمره على الخلافة العباسية مع المازيار وبابك الخرمي، "وكان المناظر له محمد بن عبد الملك الزيات" [٢٢]، وقد نقل لنا الطبري تفصيلات دقيقة عن المناظرة التي جرت والتي أوضحت بما لا يقبل الشك تورط الأفشين وخيانته وفساد عقيدته وشعوبيته[٢٣] . كما عكست مدى اتساع أفق ابن الزيات ودقته وحرصه وذكائه.

استمر الوزير محمد بن عبد الملك الزيات في منصبه بعد مبايعة الخليفة الواثق بالله هرون ابن المعتصم بالله بالخلافة[٢٤]. ويظهر أن الوزير لم يكن على علاقة حسنة بالأمير هارون

الواثق في حياة والده المعتصم بالله، فقد كان يبالغ في زجره وحرمانه مما يطلب من الأموال، كما أنه كان يشير على المعتصم بألا يعطيه شيئاً. ولعل ذلك كان بتأثير طبيعة الوزير وتربيته وحرصه على الاقتصاد في النفقات الجانبية لغرض توفير مطالب الخليفة في نفقات البناء للعاصمة سامراء وقصور الخلافة وعمارات العاصمة ومقتضى إسكان الجند الأتراك ونفقاتهم. وكان ذلك مدعاة لكي يضمر الواثق العداء للوزير ويصمم "على قتله شر قتله"(٢٥) أن هو ولى الخلافة، فلما توفى المعتصم بالله وبويع الواثق بالخلافة "ذكر حديث ابن الزيات فأراد أن يعاجله فخاف ألا يجد مثله"(٢٦) ويبدو أن الواثق بالله قد أدرك مبلغ نبوغ ابن الزيات وخبرته بقواعد الملك وآداب الخلافة، ولم يجد بين الكتاب من يرقى إلى مستواه فقرر استبقاءه في الوزارة وقال له: "والله ما أبقيتك إلا خوفاً من خلو الدولة من مثلك... فإني أجد عن المال عوضاً ولا أجد عن مثلك عوضا"(٢٧). ولذلك فقد استمر في استيزاره ولم يفكر في عزله طيلة أيام خلافته، وينقل التنوخي قول الخليفة الواثق بالله عن وزيره "أن السلطان أحوج إلى محمد بن عبد الملك من حاجة محمد إلى السلطان"(٢٨).

وتشير المصادر إلى أن الخليفة الواثق بالله قد فوض الأمور إلى الوزير ابن الزيات، وأورد الطبري معلومات عن الإجراءات التي اتخذها الوزير عند مصادرة الخليفة الواثق بالله للكتاب عام ٢٢٩هـ/٨٤٠م والتي قصد منها الكشف عن المظالم التي ارتكبها بعض كبار رجال الدولة ومحاسبتهم عليها مما آثار حفيظتهم فقال: "ونصب محمد بن عبد الملك لابن أبي داود وسائر أصحاب المظالم العداوة، فكشفوا وحبسوا وأجلس إسحاق بن إبراهيم فنظر في أمرهم وأقيموا للناس ولقوا كل جهد"(٢٩) . ويظهر أن هذه الإجراءات قد عززت مكانة الوزير كثيراً خلال الفترة التالية، حتى أنه أصبح مخولاً باختيار وتعيين بعض العمال في المناطق المهمة والعقد لهم في دار الخلافة وهي مسؤولية كبيرة كانت مقتصرة أصلاً على الخلفاء، فقد ورد في أحداث سنة ٢٣١هـ/٨٤٢م أن الوزير "عقد لإسحاق بن إبراهيم... على اليمامة والبحرين وطريق مكة مما يلي البصرة في دار الخلافة، ولم يذكر أن أحداً عقد لأحد في دار الخلافة إلا الخليفة، غير محمد بن عبد الملك الزيات"(٣٠). ويتحدث المسعودي عن الخليفة

الواثق بالله في هذه المرحلة فيذكر بأنه قد غلب عليه أحمد بن أبي دؤاد، ومحمد بن عبد الملك الزيات فكان لا يصدر إلا عن رأيهما، ولا يعتب عليهما فيما رأياه، وقلدهما الأمر وفوض إليهما ملكه" (٣١) .

اشترك الوزير محمد بن عبد الملك الزيات مع قاضي القضاة ابن أبي دؤاد، وحُجّاب الواثق الثلاثة في مداولات اختيار من يتولى الخلافة بعد وفاة الخليفة الذي كان قد رفض أن يوصي بها لأحد(٣٢). ويؤكد الطبري على دور الوزير في ترشيح محمد بن الواثق وعلى دور وصيف في صرف النظر عنه لصغره(٣٣). كما أنه يذكر مشاركته في الموافقة على استخلاف المتوكل واقتراحه تسميته "بالمنتصر بالله" وإقرار ذلك في البداية ثم تدخل قاضي القضاة بعد ذلك واختياره لقب "المتوكل على الله" له كما ذكر "أن الذي كتب كتاب البيعة له هو محمد بن عبد الملك الزيات" ، وكذلك الحال مع التعميم الصادر "إلى القضاة والكتاب والعمال وأصحاب الدواوين وغيرهم من سائر من تجري المكاتبة بينه وبينهم"(٣٤). وقد استمر ابن الزيات في منصب الوزارة خلال الأشهر الأولى من خلافة المتوكل على الله على الرغم مما كان بينهما من تباعد وما كان يشعر به الخليفة نحو وزيره من كراهية شديدة تعود إلى أسلوب ابن الزيات في تعامله معه خلال فترة حكم أخيه الواثق بالله (٣٥). ويمكن أن يفسر عدم عزل المتوكل لوزيره فور مبايعته بأنه كان يحرص على استقرار الأمور وتوطيد أوضاع الدولة والاستقرار على اختيار المرشح البديل له قبل أن ينفذ ذلك وخصوصاً أن اختياره للخلافة كان مفاجأة له(٣٦). غير أن ذلك لم يبعد عن مخيلته طغيان الوزير خلال عهد أخيه الواثق بالله واستبداده بالسلطة وتعذيبه الناس. ولعل قاضي القضاة قد لعب دوراً في إقصاء ابن الزيات عن الوزارة خلال هذه الفترة وخصوصاً إذا ما تذكرنا موقف الوزير منه في أواخر عهد الواثق(٣٧).

ولقد كانت نهاية الوزير ابن الزيات محزنة ولا تتناسب ومكانته والخدمات التي قدمها للدولة، أو الفترة الطويلة التي قضاها في الوزارة، ففي السابع من صفر سنة **٢٣٣هـ/٨٤٤م** أصدر الخليفة المتوكل على الله أمره إلى القائد ايتاخ التركي باعتقاله وتعذيبه(٣٨)، وقد تمت مصادرة أموال ابن الزيات في كل من العاصمة سر من رأى وبغداد، كما صودرت ضياعه

وضياع أهل بيته في كافة أنحاء الدولة(٣٩). ثم كانت خاتمة حياته سيئة مؤسفة فقد جرى تعذيبه في تنور فيه مسامير حديد أوقدت فيه النار، ثم ضرب بالمقارع حتى وفاته(٤٠). وقد كان لقادة الجند الأتراك دور مؤثر في النهاية المأسوية لهذا الوزير القدير الجليل، فقد أشار الطبري إلى اشتراك بعض قادة الأتراك وجندهم في التنفيذ السريع لقرار المصادرة وفي المساهمة في ممارسة التعذيب الجسدي للوزير المخلوع ابن الزيات ونهايته(٤١).

لم يستوزر الخليفة المتوكل على الله في أعقاب عزل ابن الزيات ومصادرته وتعذيبه ووفاته وزيراً بديلاً، إنما اختار لنفسه كاتباً اختص به من بين كتابه وهو أحمد بن خالد المعروف بأبي الوزير، غير أنه سرعان ما غضب عليه "وأمر بمحاسبته، فحُمّل في مصادرته نحواً من ستين ألف دينار، وحمّل بدور دراهم وحلياً"، كما صودر عدد من المتعاونين معه من الكتاب(٤٢)، ثم استكتب محمد بن الفضل الجرجراني(٤٣) بديلاً عنه وقد استمر الأخير في منصبه حتى عام ٢٣٦هـ/٨٤٧م حيث صرفه الخليفة المتوكل على الله واستكتب عبيد الله بن يحيى بن خاقان(٤٤).

وهكذا فإن منصب الوزارة قد ضعف كثيراً بسبب تسلط قادة الجند على الإدارة والجيش وسيطرتهم على الأموال وتسييرهم الدولة على حسب أهوائهم، وقد بلغ الأمر حداً "جعل المتوكل الكتب تكتب باسم وصيف التركي الذي انتصب منصب الوزارة وإن كان لم يسمّ بها ... فكان يعرض الأعمال عليه كما كان الوزراء يعرضونها وليس هو بعد قدير لها، وأثبت المتوكل اسمه، ثم أمر له الخليفة بعد زمن بالوزارة، ثم خوطب بها وكان وزيراً أميراً".(٤٥)

ويظهر أن الخليفة المتوكل على الله أراد أن يضع حداً لتسلط الأتراك فأمر سنة ٢٤٧هـ/٨٥٨م بإنشاء الكتب بقبض ضياع وصيف بأصبهان والجبل وباقطاعهما إلى الفتح بن خاقان، كما أنه جعل عبيد الله بن خاقان – كاتبه وكاتب وصيف – وزيراً(٤٦). ويظهر أن الوزير الخاقاني هذا قد لعب دوراً كبيراً في زيادة تفاقم الخلاف بين الخليفة المتوكل على الله وابنه وولي عهده المنتصر بالله محمد، وفي تحريض الخليفة على تقريب المعتز بقصد ترشيحه لولاية العهد بدلاً من المنتصر، غير أن ذلك زاد في تأزم الأمور ونجم عنه تآمر المنتصر مع

الأتراك ومصرع الخليفة المتوكل على الله ووزيره وتدهور مكانة الوزارة كثيراً (٤٧).

لقد تضاءلت أهمية الوزارة منذ اغتيال الخليفة المتوكل على الله والوزير الخاقاني واستبداد الأتراك في إدارة الدولة فأصبح منصب الوزير يخضع لتأثيرهم المباشر. كما أن اختيار المرشح للوزارة يجري حسب إشارتهم وهكذا فإنهم عهدوا بالوزارة إلى أحمد بن الخصيب(٤٨) الذي شاركهم في تغطية الجريمة التي ارتكبت بحق الخليفة، فقد أحضر الوزير "القواد والكتاب والجند، وقرأ عليهم كتاباً من المنتصر يخبرهم فيه بأن الفتح بن خاقان قد قتل المتوكل، وأنه قد قتله به"(٤٩). وقد بقي ابن الخصيب وزيراً للخليفة المنتصر بالله طيلة فترة حكمه، واستمر في خضوعه لتوجيهات الأتراك، ونفذ مطلبهم في شأن خلع الأميرين المعتز والمؤيد من ولاية العهد بعد أخيهما، بعد أن حملوا الخليفة المنتصر بالله على الأمر بخلعهما (٥٠) .

وعند وفاة الخليفة المنتصر بالله سنة ٢٤٨هـ/٨٥٩م، تمكن الوزير أحمد بن الخصيب من تنفيذ رغبة الأتراك في استخلاف المستعين بالله حيث "اجتمع الموالي ... وفيهم بغا الصغير وبغا الكبير وأوتامش ومن معهم فاستحلفوا قواد الأتراك والمغاربة والأشروسنية ... وذلك بتدبير أحمد بن الخصيب، فحلف القوم ... " . وهكذا تمت البيعة للخليفة المستعين بالله (٥١) .

أدت سيطرة الأتراك، وضعف الخليفة المستعين بالله إلى تجاهل تقاليد الوزارة إذ تولاها أحد زعماء الأتراك وهو القائد "أوتامش" في حين تولى أحمد بن الخصيب الكتابة(٥٢). واستبد أوتامش بالأمور وأقطع لنفسه أموالاً جليلة "وأطلق المستعين بالله يد أوتامش وشاهك الخادم في بيوت الأموال، وأباحهما فعل ما أرادا فعله فيها ... فعمد أوتامش إلى ما في بيوت الأموال من الأموال فاكتسحه"(٥٣) مما أغاظ قادة الأتراك الآخرين والجند. وهكذا فإن استبداد الوزير أوتامش بالدولة وتفرده في الأموال والاقطاعات دون بقية رؤساء الأتراك عجل بنهايته حيث تذمر منه الجند وحاصروه فاستجار بالخليفة المستعين بالله فلم يجره فقتلوه مع كاتبه(٥٤) .

اختار الخليفة المستعين بالله لوزارته عبد الله بن محمد بن يزداد الذي كان من الكتاب(٥٥)، ولم يكن اختياره بترشيح من الأتراك ولا بموافقتهم، وقد غضب رؤساء الأتراك على الوزير الجديد لأنه سار على سياسة التقشف بغية توفير الأموال، وخاصة بعد أن ألغى

الزيادات التي كانت قد استحدثت على أرزاق الجند، فهدده زعماء الأتراك بالقتل مما اضطره إلى ترك العاصمة سامراء والهرب إلى بغداد[٥٦]، فاستوزر الخليفة المستعين بالله عند ذلك محمد بن الفضل الجرجرائي الذي بقي في الوزارة حتى خلع الخليفة[٥٧]. ويبدو أن الخليفة المستعين بالله لم يكن يعتمد عليه كثيراً، ففي حصار بغداد سنة ٢٥١هـ/٨٦٢م، جعل الخليفة تصريف الأمور بيد محمد بن عبد الله بن طاهر الذي كان قائداً للجند في الوقت الذي لا نحس فيه بأثر للوزير الجرجرائي[٥٨].

ولم تكن علاقة الخليفة المعتز بالله حسنة بأول وزرائه جعفر بن محمود الإسكافي ذلك أنه كان قد فرض عليه من قبل رؤساء الأتراك إضافة إلى ميوله العلوية[٥٩]. وقد تم عزل الوزير الإسكافي، كما عزل خلفه الوزير عيسى بن فرخانشاه نتيجة فتنة الأتراك وانقسامهم بسببهما[٦٠]. واختار الخليفة المعتز بالله بعد ذلك أحمد بن إسرائيل الأنباري لوزارته، ويبدو أنه كانت تربطه به علاقات وثيقة، فقد كان الأنباري كاتباً للمعتز قبل استخلافه، كما أنه أشرف على تربيته، ويوصف الأنباري بأنه "أحد الكتاب الحذاق الأذكياء"[٦١]، وازدادت مترلة الوزير لدى الخليفة المعتز بالله الذي "خلع عليه، ووضع تاجاً على رأسه"[٦٢]، وهذا يشير إلى ارتفاع مكانة الوزارة وتحسن مؤقت في وضع الوزارة ومكانتها.

غير أن نفوذ الأتراك حال دون استقرار الأمور، ذلك أن القائد التركي صالح بن وصيف فرض سيطرته على أغلب مرافق الدولة الإدارية والمالية، وبذلك سلب الوزير أغلب اختصاصاته، إذ لم يدع بيده من الأعمال سوى كتابة بعض المراسلات للخليفة، والمشاركة في الاحتفالات والمناسبات العامة[٦٣]، ولقد تجاوز هذا القائد كل الحدود في نهاية الأمر حيث قبض على الوزير الأنباري وكتابه بدون رضى الخليفة أو استئذانه، وعذبهم ثم صادر أموالهم وضياعهم رافضاً وساطة الخليفة المعتز بالله وتوسلاته[٦٤]. وقد فرض الأتراك على الخليفة تعيين أحد صنائعهم في الوزارة حيث توجه بعض الأتراك "إلى إسكاف ليأتوا بجعفر بن محمود الإسكافي، فقال المعتز: أما جعفر فلا ارب لي فيه، ولا يعمل لي"[٦٥]، وبعث في طلب عبد الله بن محمد بن يزداد ليستوزره[٦٦]، غير أن الخليفة عجز عن تحقيق رغبته أمام إصرار زعماء

الأتراك الذين تم لهم ما أرادوا حيث فرضوا عليه استيزار جعفر بن محمود الإسكافي الذي اقتصر عمله على كتابة رسائل الخليفة وحضور المواكب والاحتفالات، أما أمور الدولة الأساسية فقد بقيت بيد القائد صالح بن وصيف الذي كانت الكتب تصدر باسمه، وكأنه هو الوزير(٦٧). وقد استمر وضع الوزارة على هذا المستوى المتواضع حتى نهاية خلافة المعتز بالله سنة ٢٥٥هـ/٨٦٦م(٦٨).

لقد ساد الانسجام والوفاق علاقة الخليفة المهتدي بالله بوزرائه، ولعل ذلك يعود إلى إشرافه المباشر على أعمالهم والتزامهم بتوجيهاته. وربما لعبت شخصية الخليفة القوية من جهة وحرص الوزراء على عدم تجاوز تنفيذ أوامره من جهة أخرى دوراً في تحقيق ذلك الانسجام. ولهذا "فإنهم قد سلموا منه من قتل وغيره"(٦٩) ومع ذلك فإن المعلومات التي وردتنا عن هذه المرحلة تشير إلى حصول تبدل سريع للوزراء. ولعل ذلك بسبب عدم كفاية بعضهم، أو نتيجة اتهام بعضهم باتجاهات أو ميول معارضة(٧٠)، غير أن توجهات الخليفة المهتدي بالله وعمله في سبيل استعادة الخلافة لمكانتها وقدرتها ومحاولاته للتخلص من تسلط زعماء الأتراك قد يكون العامل الرئيسي في حصول ذلك.

ويمكن القول بأن انتماء الوزراء في هذه الفترة إلى طبقة الكتاب هي الصفة التي توحدهم فقد كان الوزير سليمان بن وهب "أحد كتاب الدنيا ورؤسائها فضلاً وأدباً وكتابة في الدرج والدستور"(٧١). أما عيسى بن فرخانشاه فقد كان كاتباً مجيداً تولى الدواوين كما تولى الوزارة للخليفة المعتز بالله قبل أن يلي وزارة المهتدي بالله(٧٢). ويوصف آخر وزراء الخليفة المهتدي بالله، عبد الله بن محمد بن يزداد بأنه صاحب "أدب وفضل وكانت توقيعاته وأجوبته من أحسن التوقيعات والأجوبة"(٧٣).

ومما تقدم يتبين بأن سلطة الوزارة خلال هذه المرحلة كانت خاضعة لمشيئة الأتراك إذ أنهم استضعفوا الوزراء نتيجة سيطرتهم المباشرة على جميع مؤسسات الدولة. ولقد حصل تطور جديد في مكانة الوزير ابتداء من تاريخ تسلم الخليفة المهتدي بالله للخلافة حيث ارتفعت مكانة الوزراء وساد الانسجام والوفاق علاقات الوزير بالخليفة، ولعل ذلك يعود إلى إشراف الخليفة

المباشر على أعمال الوزراء وتوجيهه لهم، وإلى قوة شخصية الخليفة من جهة ثانية، ثم لرغبة الوزراء في تجنيب أنفسهم ما ينجم عن تأزم علاقتهم بالخليفة من عزل ومصادرة.

وفي خلافة المعتمد على الله (٢٥٦/٨٦٨م) (٧٤) رشح زعماء الأتراك عبيد الله بن يحيى بن خاقان لوزارته، وتصفه المصادر بأنه "كانت له معرفة واسعة بالحساب والاستيفاء"(٧٥). وعند وفاته(٧٦)، استوزر الخليفة الحسن بن مخلد حسب قناعته الشخصية وضمن محاولاته التخلص من السيطرة التركية إذا لم يكن الوزير الجديد على علاقة حسنة مع زعماء الأتراك(٧٧)، ولم يقدر للوزير ابن مخلد أن يستمر في وزارة المعتمد على الله، إذ لم يكد مقدم الأتراك موسى بن بغا يصل إلى العاصمة سر من رأى حتى هرب الوزير إلى بغداد، واستوزر مكانه سليمان ابن وهب(٧٨). ولم يكن ذلك برضى من الخليفة المعتمد على الله، بدليل أنه ما إن توفي موسى ابن بغا حتى أعلن المعتمد على الله غضبه على الوزير "وحبسه وقيده وانتهب داره وداري ابنيه، واستوزر الحسن بن مخلد"(٧٩). غير أن هذه المحاولة من جانب الخليفة قد اصطدمت بمعارضة الأمير الموفق بالله طلحة بن المتوكل على الله الذي كان قد تسلم قيادة الجيش العباسي وبدأ في اتخاذ الخطوات الضرورية لإعادة الاستقرار والأمن إلى أراضي الخلافة العباسية ومواجهة ثورة الزنج والتحركات الانفصالية ولذلك فإنه جمع الأمور بيديه وأصبح الحاكم الفعلي للدولة، وهكذا فإنه رفض انفراد الخليفة المعتمد باختيار الوزير، ولعله أراد أن يكبح جماح قادة الترك الذين كانوا قد التفوا حوله وسلموا قيادهم إليه. وقد اضطر الخليفة المعتمد على الله على اقصاء الحسن بن مخلد وعلى إعادة سليمان بن وهب إلى الوزارة(٨٠). وابتداء من هذا التاريخ(٨١) لم يبق للخليفة المعتمد على الله رأي في اختيار الوزراء، إذ اختص بذلك الأمير الموفق بالله حتى وفاته سنة ٢٧٨هـ/٨٩١م.

أما الوزراء فقد كانوا وزراء تنفيذ فلقد نحى الأمير الموفق الوزير سليمان بن وهب لعدم انسجامه معه(٨٢)، واختار للوزارة إسماعيل بن بلبل "الكاتب الذي جمع له السيف والقلم"(٨٣)، ثم سرعان ما عزله بأحمد بن صالح من شيرزاد القطربلي الذي "كان كاتباً بليغاً فاضلاً عارفاً بما يلزم مثله معرفته، مجيداً في النظم والنثر"(٨٤).

لقد تمكن الخليفة المعتمد على الله بعد وفاة أخيه الأمير أبي أحمد الموفق، ولأول مرة من التصرف بحرية في اختياره للوزير، إذ أنه عهد بالوزارة إلى عبيد الله بن سليمان بن وهب الذي يعد من مشايخ الكتاب(٨٥). وقد بقي هذا الوزير في منصبه حتى وفاة الخليفة المعتمد على الله. ثم أقره الخليفة المعتضد بالله على وزارته(٨٦). وقد ازدادت مكانة الوزير عبيد الله بن سليمان وقوي تأثيره على الخليفة المعتضد بالله حتى أنه تمكن من صرف الخليفة عن فكرة إعلان لعن الأمويين على منابر الدولة بعد أن كان مصمماً على ذلك(٨٧).

وقد جرت العادة خلال هذه المرحلة على أن يقر الخليفة الجديد آخر وزراء سلفه في منصب الوزارة، وقد حصل ذلك كما لاحظنا عند وفاة الخليفة المعتمد على الله كما تكرر ذلك عند وفاة الخليفة المعتضد بالله، إذ تمكن الوزير القاسم ابن عبيد الله أن يصرف أمور الدولة، ويأخذ البيعة للخليفة المكتفي بالله – وكان حينذاك بالرقة– ثم بعث إليه يعزيه بوفاة أبيه ويهنئه بالخلافة ويعلمه بأنه أخذ البيعة له على من عنده من الجند والكتاب والأشراف العباسيين وبني هاشم، وطلب منه التوجه إلى العاصمة بغداد بعد أن يأخذ البيعة لنفسه على من معه من القادة والجند(٨٨). وعند وصول الخليفة المكتفي بالله إلى العاصمة، واستلامه مقاليد الخلافة، أقر القاسم بن عبيد الله على الوزارة(٨٩).

ومما هو جدير بالذكر أن هذا الوزير أراد في بداية الأمر أن يبعد المكتفي وبقية أولاد المعتضد عن الخلافة وبدأ بمفاوضات حول ذلك ولكنه وجد معارضة شديدة له من غلمان المعتضد وخاصة بدر المعتضدى مما دفعه، وقد أحس بحراجة موقفه، إلى إعادة النظر في الأمر فأسرع بأخذ البيعة للمكتفي في نفس الوقت الذي تمكن فيه من القضاء على بدر المعتضدي ليضمن عدم تسرب أخبار محاولته إلى المكتفي(٩٠)، ثم تصرف على أساس الموقف الجديد إذ أنه دفع للجند عطاء البيعة وتمكن بذلك من اخماد حركتهم(٩١)، وعزز موقفه باحتجاز عدد من أمراء البيت العباسي على أساس احتمال منافستهم للخليفة المكتفي ولكي يثبت إخلاصه له(٩٢). هذا إضافة إلى تخلصه من عمرو بن الليث الصفار الذي كان على علاقة طيبة بالمكتفي وكان سجيناً منذ خلافة المعتضد وخشي الوزير أن يكون عرضة لانتقامه(٩٣). ولم يكن من

اليسير على الخليفة تبين حقيقة موقف الوزير، فلا غرابة من أن ترتفع مكانته عنده حيث أخذ يصرف أمور الدولة كما يشاء(٩٤)، فأصبح الغالب على الأمور فصرف الخليفة عن فكرة إعادة نقل العاصمة إلى سامراء، بعد أن كان مصمماً عليها(٩٥)، كما تمكن من مصاهرة الخليفة(٩٦)، واستمر في منصبه حتى وفاته(٩٧).

وقد أشار الوزير القاسم بن عبيد الله قبيل وفاته على الخليفة المكتفي بالله باستيزار العباس بن الحسن الجرجرائي بعده(٩٨)، وقد أخذ الخليفة بتلك المشورة فكان العباس آخر وزراء الخليفة المكتفي بالله(٩٩).

لعب الوزير العباس بن الحسن دوراً كبيراً في اختيار ولي العهد جعفر بن المعتضد لمنصب الخلافة، وقد أقره الخليفة المقتدر بالله على الوزارة بعد مبايعته(١٠٠).

ومن ذلك يظهر تحسن مكانة الوزير حيث سمح له بأن يتولى تصريف أمور الدولة بحسب رأيه، وأصبح هو المسؤول عن توجيه الإدارة والأمور المالية، كما أن أغلب وزراء هذه الفترة قد أبقوا في مناصبهم حتى وفاتهم، وهذه تطورات لها دلالتها، وهي تشير إلى ارتفاع شأن الوزارة، كما أنها دليل استقرار جدي وواضح لهذه المؤسسة الإدارية الخطيرة.

وبعد أن انتهت فتنة ابن المعتز(١٠١)، استوزر الخليفة المقتدر بالله أبا الحسن بن الفرات بتأثير الحرم(١٠٢) وكان هذا الوزير "كاتباً حسن الكتابة ظاهر الكفاية خبيراً بالحساب والأعمال متقدماً على أهل زمانه في هذه الأحوال"(١٠٣).

نجح ابن الفرات في مواجهة نتائج فتنة ابن المعتز وكان هو الكاتب الوحيد الذي لم يشترك فيها(١٠٤)، وأظهر اعتدالاً في سياسته إذ أخفى كثيراً من المعلومات المتعلقة بالمشاركين في الفتنة وأخفى أسمائهم، وأشار على الخليفة بضرورة إحراق جميع قوائم أسماء المبايعين لابن المعتز فاستجاب له المقتدر بالله(١٠٥)، كما استصدر من الخليفة عفواً عاماً عمن خرج عن الطاعة(١٠٦)، وعمم منشوراً إلى جميع العمال أمر فيه بإشاعة "العدل في الرعية، وإزالة الرسوم الجائرة عنهم"(١٠٧) ونتيجة لهذه السياسة فقد هدأت الفتنة واتجهت أوضاع الخلافة نحو الاستقرار.

لقد فوض المقتدر بالله تصريف أمور الدولة إلى وزيره ابن الفرات الذي كانت علاقته ممتازة بالحرم وقادة الجند[١٠٨].

غير أن الوزير ابن الفرات اتهم بالسعي لجميع الأموال لنفسه على حساب مصلحة الخلافة، وباستغلال مركزه لمنح أقاربه وأصحابه أحسن الوظائف في العاصمة والأطراف[١٠٩] على الرغم من أن ذلك قد أصبح عادة جارية سار عليها الوزراء بانتظام[١١٠]. غير أن ذلك لم يؤثر على العلاقات بين الخليفة وابن الفرات وقد كانت أم موسى القهرمانة تؤَمّن استمرار المراسلات والعلاقات الطيبة بين الطرفين[١١١]، غير أن الأزمة المالية التي نجمت عن إنفاق الخليفة لاحتياطي بيت المال، وزيادة النفقات في مقابل الإيرادات، وعداء مؤنس الخادم للوزير، ودسائس الخاقاني الذي أوهم الخليفة بأن الوزير يسعى لخلعه، قد عملت على اقصاء ابن الفرات عن الوزارة، وإلى هتك حرمته والتوكيل بداره "وتسرع الجند والعوام إلى دور أولاده وأهله فنهبوها" وصودرت جميع أملاكه[١١٢].

لم يكن الوزير محمد بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني[١١٣] الذي تسلم الوزارة بعد ابن الفرات قديراً في إدارة الدولة بل كان خبيثاً، وجه جل اهتمامه إلى رعاية الحاشية على أمل الاستمرار في الوزارة[١١٤]، ولم يقدر الظروف التي تمر بها الخلافة فترك تصريف الأعمال وإدارة الدولة لابنه الذي كان سكيراً ولا قدرة له على الإدارة[١١٥]. ولم يكن الوزير ولا ابنه يباشران الإطلاع على ما يصدر أو يرد من المراسلات الرسمية، بل تركا ذلك للكتاب على أن تعرض عليهما خلاصات بها.

والراجح فإن أياً منهما لم يكن يطلع حتى على تلك الخلاصات "إلا بعد فوات الأمر الذي وردت فيه الكتب، وتبقى الكتب بالحول والسفاتج في خزانتيهما لا تفض ولا يعرف حال مافيها"[١١٦]. وهكذا تكدست الأعمال وتوقفت الأجهزة الإدارية عن استجابتها للمشاكل اليومية التي تواجه الدولة. أما الوزير الخاقاني وولده فقد استغلا مركز الوزارة في الحصول على مكاسب مادية خاصة، وفشا الفساد الإداري حيث كانت المناصب تباع إلى الراغبين فيها بالمال دون النظر إلى مقدرتهم وكفاءتهم، بل لقد تطور الأمر إلى أن بلغ حداً لا

يمكن تصوره حين أصبحت المناصب المشغولة معروضة للطامحين إذا ما تقـدموا إلى الـوزير أو ولده بمبالغ إضافية(١١٧). ولعل ذلك ما يعكس أقصى درجات التسيب والفوضـى الإداريـة والفساد الذي بلغته الإدارة في عهد هذا الوزير. وقد زاد الأمر سوءاً حين "توصل الأشرار إلى كتب الرقاع على يد أم موسى القهرمانة إلى المقتدر بالله، يخطبـون الأعمـال، ويتـضمنون الأموال، فخرج الأمر إلى الوزير الخاقاني بتقليدهم ذلك، فانتشر أمره، وشـاركه الأشـرار في النظر، واستخرجوا الأموال من كل وجه بكل عسف"(١١٨). وقد أدى ذلك إلى ارتباك إداري شديد فقد الخليفة معه الثقة بالوزير الخاقاني وأحس بالحاجة إلى من يثق به لتمشية أمور الدولة، فأحضر ابن الفرات من سجنه وأسكنه في دار الخلافة وأحسن إليه وأخذ يـشاوره في الأمـور ويطلعه على كتب الوزير والكتاب، ويصرف الأمور برأيه(١١٩).

عزم الخليفة المقتدر بالله على إعادة ابن الفرات إلى الوزارة غير أن مـؤنس المظفـر عارض ذلك وأبدى السبب في قوله للخليفة "متى أعدته ظن الناس أنك إنما قبضت عليـه (في أعقاب وزارته الأولى) شرها في ماله"(١٢٠)، واقترح استدعاء علي بن عيسى الجراح من منفاه في مكة المكرمة لاستيزاره، وقد استجاب الخليفة المقتدر بالله لذلك(١٢١).

تسلم علي بن عيسى مسؤولية الوزارة بعـد وصـوله العاصـمة في محـرم سـنة ٣٠١هـ/٩١٣م فوجد الأمور مرتبكة والخزينة خاوية فعمل بجد في محاولة إصـلاح الوضـع وتسيير دفة الحكم بالشكل السليم. غير أنه لم يرغب في تكرار التجربة السابقة. فلـم يـستبد بتصريف الأمور برأيه وإنما جرى ذلك بموافقة الخليفة وخصوصاً ما يتعلق منها بمسؤولية تعيين العمال والأمور المهمة الأخرى(١٢٢).

أسقط علي بن عيسى للزيادات التي أحدثت من قبل الوزراء الذين تسلموا الـوزارة قبله، كما ألغى النفقات غير الضرورية التي تمثل الإسراف والتبذير للأموال العامة وهو بصدد حل الأزمة المالية المستعصية، كما عمم منشوراً على العمال أوصاهم بإشاعة العدل والإنصاف بين الرعية مع عدم تضييع أي حق من حقوق بيـت المـال، وبـصيانة الأمـوال والمحافظـة عليها(١٢٣). هذا إلى جانب اهتمامه بإصلاح نظـام الـري الزراعـي وتـسليف الفلاحـين

البذور[١٢٤]. إن هذه الأعمال الإصلاحية التي قام بها الوزير جعلته شخصاً مكروهاً من الحاشية والجند وأثقلت وطأته على الناس فكرهوا أيامه وخاصة بعد انتشار الدعايات المغرضة التي بدأت الحاشية تطلقها بقصد التشنيع عليه وثلبه. وقد تعرض الخليفة لضغط شديد من الحرم والحاشية والقواد من أجل صرف الوزير علي بن عيسى عن الوزارة[١٢٥]، لكنه امتنع عن ذلك بعد أن تأكدت لديه سلامة التدابير التي اتخذها الوزير، والتي حققت توفيراً كبيراً في النفقات لصالح بيت المال، غير أن الوزير علي بن عيسى اضطر إلى الاستعفاء من منصبه بعد أن ضجر من سوء أدب الحاشية[١٢٦]، وبعد أن تأكد لديه بأنه قد سُعي لابن الفرات بالوزارة، غير أن الخليفة المقتدر بالله امتنع عن اعفائه[١٢٧]. ثم تخرصت القهرمانة أم موسى على الوزير بعد ذلك عند الخليفة ووالدته، وتقولت عليه، وأغرت به الخليفة المقتدر بالله فعزله دون أن يأمر بمصادرته على ما جرت به العادة عند عزل الوزراء خلال تلك الفترة، واكتفى باعتقاله[١٢٨]. ولعل في النهج الذي سلكه علي بن عيسى واستشارته المتواصلة للخليفة في ما يعرض له من مهمات الأمور، وعفّته عن اقتناء الأموال لنفسه، وامتناعه عن قبول مخصصات الوزراء ما يبرر هذه المعاملة المتميزة تجاهه[١٢٩].

عاد ابن الفرات إلى الوزارة ثانية[١٣٠] غير أنه أهمل التدابير المالية التي اتخذها سلفه، كما أسرف في التقرب إلى الحاشية والجند بزيادة الرواتب والمخصصات، في الوقت الذي استنفذت فيه مواجهة تمرد ابن أبي الساج عامل أرمينية وأذربيجان الكثير من الأموال والجهود مما تسبب في حصول أزمة مالية مستحكمة عجز معها الوزير حتى عن دفع أرزاق الفرسان[١٣١].

كما أن الوزير تعجل في استرجاع ضياعه وأملاكه التي كانت قد صودرت في أعقاب وزارته الأولى مما أوجد له العديد من الخصوم جلهم من حاشية الخليفة أو قادة الجند[١٣٢]. وقد انضم إلى هؤلاء ابن مقلة الذي دس على الخليفة بأن الوزير قد أخفى عنه بعض الأموال[١٣٣]، وصادف "أن هزم ابن أبي الساج مؤنساً الخادم، فأرجف الناس بالوزير ابن الفرات وأكثروا الطعن عليه، ونسبوا كل ما حدث إلى تضييعه، وانكفأ عليه أعداؤه ومن كان إلى جانبه،

وأغروا الخليفة به"(١٣٤).

اقترح الوزير إرسال الحسين بن حمدان على رأس قوات الخلافة لمواجهة تمرد ابن أبي الساج، ولكن نصر الحاجب صور ذلك للخليفة بأنه يعني ثورة الحسين بن حمدان واتفاقه مع ابن أبي الساج بتشجيع وتدبير الوزير ابن الفرات مما أرعب الخليفة ودفعه إلى إرسال نصر الحاجب وشفيع المقتدري فقبضا على الوزير وعلى ابنه المحسن وكتابه(١٣٥).

أجمع رأي الخليفة المقتدر ومن شاورهم على تقليد حامد بن العباس الوزارة (١٣٦)وقد تم ذلك في جمادى الآخرة عام **٣٠٦هـ**، وخلال الأيام الأولى لوزارته تبين للجميع جهله بأمور الوزارة، كما ظهر كبره وضعفه، وقد أشغل الوزير الجديد نفسه في تملق الناس ومضاحكتهم ومسامرتهم(١٣٧). وقد أشير على الخليفة المقتدر بالله عند ذلك بإطلاق سراح علي بن عيسى والاستعانة به في تسيير دفة الحكم بجانب الوزير، وتقدم حامد بن العباس بطلب إلى الخليفة يتضمن التماساً بإطلاق سراح علي بن عيسى والإذن باستخلافه على الدواوين والأعمال، فوافق الخليفة على ذلك، وباشر علي بن عيسى بتصريف الأعمال والإشراف على الدواوين وتمشية أمورها بمشورة الوزير(١٣٨). ثم حصل بينهما خلاف أدى إلى إرباك أعمال الوزير وكشف جهله وأسقط مكانته لدى الخليفة حيث تبين له ألا فائدة ترجى من الاعتماد عليه. وعند ذلك "تفرد علي بن عيسى بتدبير سائر أمور المملكة، وأبطل حامداً، فصار لا يأمر في شيء"(١٣٩)، وأصبح خطاب الخليفة كله مع علي بن عيسى بحضور الوزير الذي لم يدخل في شيء من التدبير(١٤٠)، وحين أحس حامد بعدم جدوى بقائه في بغداد، عرض أن يعهد إليه بضمان أعمال الخراج والضياع في السواد والأهواز وأصبهان، غير أن علي بن عيسى عارض ذلك وحذّر الخليفة من الظلم والتعسف الذي سيصيب الفلاحين والمزارعين من حامد، غير أن رغبة الخليفة المقتدر بالله في الحصول على الأموال بشكل عاجل كانت أقوى تأثيراً عليه من نصائح علي بن عيسى، حيث أنه أمر بعقد الضمان المذكور على الوزير حامد بن العباس(١٤١). وهكذا فقد انحدر حامد إلى واسط وله اسم الوزارة بينما بقي علي بن عيسى في بغداد يصرف أمور الدولة ويقوم بمهمام الوزير دون تسمية بالوزارة(١٤٢). ولكن الخليفة المقتدر بالله سرعان

ما أعاد لحامد بن العباس مسؤولية الجباية والتصرف بالشؤون المالية بعد أن نجح الأخير في تسديد القسط الأول من مبلغ الضمان، في الوقت الذي أبقى لعلي بن عيسى مسؤولية الرقابة على النفقات(١٤٣).

تسبب الوزير حامد بن العباس بعد ذلك، ونتيجة جشعه، في حصول أزمة اقتصادية حادة خانقة ارتفعت فيها أسعار المواد الغذائية كثيراً، وكثر الشغب وتأثر الجنود بروح التذمر العارمة، فأحس الخليفة بالخطر، فأمر بفتح مخازن الحبوب الخاصة بوالدته، وببعض الأمراء، وبالوزير، وبأن تباع الحبوب فيها بسعر منخفض، كما فرض ذلك على تجار الحبوب. وقد تقدم حامد بن العباس في أعقاب ذلك بطلب فسخ الضمان الذي كان قد تعاقد عليه، فوافق الخليفة على ذلك، وأصدر تعليماته بمنع عقد الضمان بعد ذلك على الوزير أو قادة الجيش(١٤٤).

لم يبق لحامد بن العباس بعد عودته إلى العاصمة وفسخ الضمان عنه سوى اسم الوزارة، وقد ضجر المقتدر بالله من ذلك الوضع الشاذ وأراد إعفاء حامد واستيزار علي بن عيسى الذي كان يقوم عملياً بتحمل أعباء الوزارة. غير أن علي بن عيسى استعفى الخليفة في الوقت الذي استمر فيه بتمشية أمور الدولة حتى عزل حامد بن العباس(١٤٥)، ولم يصادر الوزير عند عزله كما جرت العادة به، وذلك لأنه شرط على الخليفة عند استيزاره ألا يسلمه لمكروه أو مصادرة، وعلى ألا يأخذ لقاء وزارته أجراً(١٤٦).

تسلم ابن الفرات الوزارة للمرة الثالثة في أعقاب عزل حامد بن العباس في ربيع الثاني ٣١١هـ/٩٢٣م(١٤٧)، فاتبع سياسة الشدة، إذ كان يعتقد أن اعتداله في وزارتيه السابقتين كان وراء إقصائه وإهانته(١٤٨). وقد أطلق يد ولده المحسن في إرهاب وتعذيب خصومه. وقد قام باعتقال علي بن عيسى وتعذيبه ومصادرته وتم نفيه إلى اليمن، كما جرت محاولة اغتياله وهو في الطريق إلى المنفى، كما أبعد مؤنس الخادم إلى الرقة، وسعى بنصر الحاجب وشفيع المقتدري حتى أضعف تأثيرهما على المقتدر بالله(١٤٩). ومع أن كسب تأييد الرأي العام لم يكن من مستلزمات بقاء الوزير في منصبه، فإن ما نجم عن تشدد ابن الفرات وقسوة ابنه وعصبته

كان كفيلاً بإثارة قادة الجند والحاشية والعامة، وذلك ما رسم نهاية وزارة ابن الفرات. فلقد حصل هياج عام في العاصمة بسبب المذبحة التي أوقعها القرامطة بالحجاج أثناء عودتهم عن طريق الحج العراقي، "فخرجت النساء منثرات الشعور، مسودات الوجوه إلى الجانبين. وانضاف إليهن حرم الذين نكبهم ابن الفرات"(١٥٠)، مما أربك العاصمة وأعجز الوزير عن السيطرة أو القدرة على التصرف لحفظ الأمن، فلجأ إلى الخليفة المقتدر بالله يستشيره ويطلب رأيه، مما أتاح الفرصة لنصر الحاجب في أن يستغل الظرف ويبسط لسانه على الوزير حيث اتهمه بالعمل على إضعاف الدولة عن طريق إبعاد المخلصين للخليفة عنه(١٥١).

استوزر الخليفة المقتدر بالله، عبيد الله بن محمد الخاقاني بعد أن تضمن أموال سفله ابن الفرات، وذلك بتأثير مؤنس الخادم ونصر الحاجب وهارون بن غريب والقهرمانة ثُمَل(١٥٢). وقد نوظر الوزير السابق فلم تثبت عليه خيانة غير أنه أفشى أثناء التحقيق معه ببعض الأسرار مما آثار حفيظة الخليفة المقتدر بالله فأمر بتعذيبه وولده وبمصادرتهما(١٥٣)، ثم تأزمت الأمور بتدبير من الوزير الخاقاني إلى درجة أن شغب الجند وهدد قادة الجيش بخلع الطاعة إذا لم توضع نهاية لحياتهما(١٥٤)، مما اضطر الخليفة المقتدر بالله إلى أن يأمر بقتلهما، وقد تم تنفيذ ذلك الأمر(١٥٥).

إن ما ارتكب بحق الوزير علي بن محمد بن الفرات مع خدماته للدولة وتكرار استلامه منصب الوزارة، يعكس مدى الانحلال والتردي التي وصلت إليه العلاقة بين الخليفة والوزير، والانحطاط الذي بلغه منصب الوزارة، ومدى الاستهانة بأرواح كبار المسؤولين في الدولة كما يعبر عن مدى تدخل قادة الجند الأتراك والحاشية والحرم وجشعهم وتغليبهم المصلحة الذاتية على المصلحة العامة للخلافة والأمة. كما أنه يعكس قصر نظر الوزير الخاقاني ولؤمه.

عجز الوزير الخاقاني عن تصريف شؤون الدولة، وقد صدق حدس الخليفة المقتدر حين قال عنه: "أبوه خرب الدنيا، وهو شر من أبيه"(١٥٦)، إذ أدت أعمال الوزير وتصرفاته إلى ضياع الأمور وفساد التدبير... وأشرفت بغداد على فتنة عظيمة"(١٥٧) بعد أن عجز عن صرف رواتب الجيش، مما اضطر الخليفة إلى دفعها من أمواله الخاصة، واعتمد في ذلك على

ياقوت وليس على الوزير كما هي العادة وهذا أمر له دلالته على مدى انحطاط مكانة الوزير الخاقاني عند الخليفة الذي ما لبث أن عزله وسلمه إلى وزيره الجديد أحمد بن عبيد الله الخصيبي، الذي تشدد في مصادرته ومصادرة كتابه تنفيذاً لتوجيهات الخليفة(١٥٨).

ولم يقدر للوزير الخصيبي أن يصلح ما أفسده سلفه، والأسوأ أنه كان "يواصل شرب النبيذ ليلاً، والنوم بالنهار في أيام وزارته كلها، وإذا انتبه يكون مخموراً لا فضل فيه لعمل"(١٥٩) مما زاد في إرباك إدارة الدولة مع استمرار واشتداد الأزمة المالية، إضافة إلى ما يمثله ذلك من اختراق لحرمات الله تعالى وتصادم مباشر مع الأحكام الشرعية التي يفترض أن تحرص الدولة الإسلامية على إنفاذها والالتزام بها. ولم تكن علاقته بالخليفة حسنة، وقد أشار مؤنس الخادم بعزله وباستيزار علي بن عيسى الجراح فتم ذلك وقبض عليه(١٦٠).

ولقد استطاع الوزير الجليل المصلح علي بن عيسى بنشاطه وكفايته وباستخدامه للقديرين من الكتاب والعمال من معالجة القضايا المالية المستعصية، ومن تسيير دفة الحكم بجدارة، وكانت علاقته بالخليفة ممتازة، وعندما أحس الوزير بضغوط الحاشية على الخليفة المقتدر بالله لعزله بسبب تدابيره المالية التقشفية، فإنه استعفى من الوزارة غير أن الخليفة امتنع عن إعفائه وطمأنه بأن أكد له علو مكانته لديه وأوصاه بالصبر والتحمل(١٦١).

امتنع الوزير علي بن عيسى عن استلام راتب الوزير، كما رفض قبول إيرادات ضياع إقطاع الوزارة مكتفياً بما كان يرده من ضيعته الشخصية، وذلك تطبيقاً لسياسة التقشف التي نفذها. وقد كتب له الخليفة يشكره على ذلك ويؤكد على ضرورة أن "يقبض الرزق على الرسم، فحلف علي بن عيسى أنه لا يقبض رزقاً لهذه الخدمة لأن مذهبه ترك التنعم"(١٦٢). إلا أن هذا الوزير المصلح القدير اضطر في نهاية المطاف إلى الاستقالة، بعد أن تزايد تدخل الخليفة المقتدر بالله في الإجراءات مما أربك تدابيره المالية(١٦٣).

كانت علاقة الخليفة بالوزير ابن مقلة الذي خلف علي بن عيسى حسنة، واستمرت العلاقة على وضعها على الرغم من بقاء ابن مقلة في منصبه بعد خلع الخليفة المقتدر بالله والبيعة

للقاهر بالله سنة ٣١٧هـ/٩٢٦م، ذلك أن الوزير لم يحدث خلال تلك الأزمة ما يمكن أن يفسر بمعاداته للخليفة المقتدر. وقد ارتفعت مكانة ابن مقلة لدى الخليفة المقتدر بالله فكرمه وخلع عليه وعلى ولديه.

إن عودة المقتدر بالله إلى الخلافة استلزمت توفير الأموال للبيعة إضافة إلى الحاجة إلى صرف أرزاق الجند والنفقات الأخرى، غير أن أموال الخلافة لم تكن كافية لذلك، مما دفع الخليفة المقتدر إلى الأمر بارتجاع ما كان أقطعه للناس من الأموال والضياع والمستغلات، حيث أفرد لها ديواناً خاصاً بها وجرى تنفيذ الأمر من قبل الوزير مما تسبب في تزايد خصوم الوزير والواشين به(١٦٤)، كما أن الخليفة أخذ يشك في إخلاص الوزير بعد أن لاحظ ميله إلى مؤنس الخادم الذي كان مستوحشاً منه(١٦٥)، وقد أدى ذلك إلى إقصاء الوزير عن منصبه وصاحب ذلك إجراءات كادت أن تؤدي بحياته(١٦٦).

ولقد حصل خلال هذه المرحلة تطور مهم في منصب الوزارة وهو تعيين شخص أو أكثر بجانب الوزير يسلبون منه اختصاصاته ولا يبقون له أثراً كبيراً في إدارة الدولة، وقد تكررت هذه الظاهرة، ولعل السبب فيها يرجع إلى وجود عوامل عديدة متداخلة تؤثر في حرية الخليفة في اختيار الوزير، ولذلك نجده يعمد إلى مثل هذا التكيف. وقد حصل ذلك في وزارة سليمان ابن الحسن الذي كلف بالوزارة بعد عزل ابن مقلة(١٦٧)، إذ أصدر الخليفة المقتدر بالله أمره إلى علي بن عيسى "بالإشراف على سائر الأمور من الأعمال والدواوين ... فصار يصل مع سليمان إلى المقتدر، ولا يقلد سليمان أحداً ولا يصرفه، ولا يعمل شيئاً إلا بموافقة علي بن عيسى"(١٦٨). وقد تكرر ذلك في فترة وزارة عبد الله بن محمد الكلوذاني(١٦٩) الذي خلف سليمان بن الحسن، حيث قلص الخليفة كثيراً من صلاحياته وذلك بأن أمر علي بن عيسى بمحضر من الوزير "بأن يجري على عادته في الإشراف على الأمور والحضور معه، وعرفه أنه قد

أفرده بالنظر في المظالم"(١٧٠). ويبدو أن فرض مؤنس الخادم لهذا الوزير على الخليفة المقتدر بالله كان وراء اتخاذه هذا الإجراء، كما كانت السبب في التعجيل بعزله عن الوزارة بعد مرور قرابة شهرين من استيزاره(١٧١).

واستلم الحسين بن القاسم منصب الوزارة(١٧٢) وفق شروط وافق عليها الخليفة تضمنت أن يتولى الحسين جميع اختصاصات الوزير "وألا ينظر علي بن عيسى في شيء من الأمور، وألا يجلس للمظالم"(١٧٣). ويبدو أن اختيار الوزير جرى من قبل الخليفة المقتدر بالله بحريته الكاملة ودون تأثير من أحد، لذا فقد تأزمت علاقته بمؤنس عندما تذمر من دسائس الوزير وطلب من الخليفة عزله من منصبه، فرفض الخليفة ذلك وأمر بمصادرة مؤنس، وتصاعدت الأزمة حين بادر الوزير وبسرعة إلى تنفيذ توجيهات الخليفة "بقبض أملاك مؤنس ومن معه وأفرد لذلك ديواناً خاصاً"، وعند ذلك خرج مؤنس من العاصمة بجنده وتوجه إلى الموصل مغاضباً للخليفة. وقد ازدادت مكانة الوزير لدى المقتدر بالله في ظل هذه الظروف، فقد كرّمه الخليفة وأمر بأن يكنى ومنحه لقب "عميد الدولة" تشريفاً له، كما أمر "بأن يضرب لقبه على الدنانير والدراهم"(١٧٤) وهذا ما يعكس تحسناً جدياً في مركز الوزير، غير أن ذلك لم يستمر طويلاً فقد ظهرت ركاكة الوزير الحسين بن القاسم وسوء أدبه خلال مناقشته لسلفه الخصيبي بمحضر الخليفة مما أسقط مكانته لديه، وسرعان ما غضب عليه فأقصاه عن الوزارة(١٧٥) واستوزر الفضل بن جعفر الذي كان هو الآخر من الوزراء الضعفاء"(١٧٦).

كان الوزير الفضل بن جعفر يميل إلى منع اصطدام جيش الخليفة بقوات مؤنس الخادم التي انحدر بها من الموصل عائداً إلى العاصمة دون مصالحة الخليفة والاستئذان منه، وأظهر الوزير ميلاً إلى مباشرة المفاوضات مع مؤنس وصولاً إلى المصالحة، غير أن الخليفة لم يستمع إلى رأيه مما يعكس تدني مكانته وضعف تأثيره عليه(١٧٧).

ومن خلال ما تقدم يتضح التطور الذي أصاب منصب الوزارة في فترة خلافة المقتدر بالله، إذ أن المنافسة بين الكتاب وظهور كتاب قديرين من بين آل الفرات وآل الجراح، والظروف التي كانت محيطة بالخلافة قد تسبب في تكوين حزبين متنافسين من الكتاب بشكل عام يصطرعان فيما بينهما من أجل تسلم منصب الوزارة، إضافة إلى أن تدخل الحرم والحاشية وقادة الجيش كان واضحاً خلال هذه الفترة. ويمكن القول بأن التيار الرئيسي الموجه لهذه الفترة(١٧٨) هو دور الوزراء والكتاب الذين صدعوا كيان الدولة بدسائسهم وحطموا الجهاز الإداري بتخاصمهم، وهم وإن كان أمر توليتهم وعزلهم بيد الخليفة، فإنهم طغوا على شخصيته الضعيفة، كما قاموا بدور أساسي، حتى حطمتهم أخيراً قوة الجيش وعداؤه لهم(١٧٩).

تسلم محمد بن علي بن الحسن المعروف بابن مقلة الوزارة للخليفة القاهر بالله بعد مبايعته بالخلافة في أعقاب مقتل الخليفة المقتدر بالله في أواخر شوال سنة ٣٢٠هـ/٩٣٢م(١٨٠). وخلع عليه خلعتين بعد أن استقامت الأمور وهدأت الفوضى في العاصمة(١٨١)، غير أن الوزير سرعان ما شارك قادة الجند الأتراك في الشك في نوايا الخليفة وحسن سريرته، كما شاركهم في اتخاذ إجراءات شديدة لإحكام الرقابة على الخليفة القاهر بالله(١٨٢)، بل تطور الحال إلى درجة خطيرة جداً حين بدأ الوزير ينسق الخطط مع القواد بهدف خلع الخليفة القاهر بالله ومبايعة الأمير أحمد بن المكتفي بالله الخلافة بدلاً منه. وقد اتفقت كلمتهم على ذلك وبادروا بمبايعة المرشح الجديد بالخلافة(١٨٣)، غير أن الخليفة القاهر بالله فاجأهم وتمكن من القبض على المتآمرين من قادة الجند وقتلهم، في حين أفلت الوزير ابن مقلة وتمكن من الاختفاء، فأحرقت داره بعد أن نهبت ووقع الهياج والنهب في العاصمة(١٨٤).

وقد اختار الخليفة القاهر بالله لوزارته بعد ذلك محمد بن القاسم بن عبيد الله(١٨٥)، غير أنه حدد صلاحياته فأصدر توقيعات بخطه بمنعه من النظر في عدد من الأعمال التي كان

الوزراء يمارسونها، ولعل ذلك كان بسبب ضعف شخصية الوزير من جهة ولرغبة الخليفة في تركيز الأمور بيده، وربما لغلبة الشك على تصرفاته في أعقاب فشل محاولة خلعه، وذلك ما يفسر عزله للوزير بعد فترة وجيزة حيث اعتقله حتى وفاته(١٨٦)، كما يفسر إقدام القاهرة على استقدام عدد من المرشحين للوزارة ثم القبض عليهم وإدخالهم السجن(١٨٧).

كان أحمد بن عبيد الله بن سليمان الخصيبي(١٨٨) آخر من وزر للخليفة القاهر بالله، ويبدو أنه تمتع بثقة كبيرة وحضي بمكانة عالية لدى الخليفة، فقد أوكل إليه الخليفة أمر اختيار وتقليد من يعتقد صلاحه من الكتاب لإدارة الدواوين، كما أنه ناظر برأيه بعض كبار الشخصيات الرسمية وصادرهم(١٨٩).

ويمثل خلع الخليفة القاهر بالله انتصاراً لمحاولات أول وزرائه ابن مقلة الذي أصبح وزيراً للخليفة الراضي بالله بعد أن اعتذر علي بن عيس عن قبول الوزارة(١٩٠). وقد وقع اختيار الوزير على الفضل بن جعفر ليكون خليفة له على سائر الأعمال في حين أصدر الخليفة أمره بأن يكون علي بن عيسى ناظراً مع الوزير في أعماله ومسؤولياته(١٩١). وهكذا فقد أصبح للوزير شريك في اختصاصاته، ونائب يخلفه في أعماله. غير أن ذلك لم يستمر طويلاً بسبب ازدياد نفوذ أمير الأمراء محمد بن ياقوت الذي وضع نهاية لسلطة الوزير حين اضطره إلى "إطباق دواته وترك النظر في شيء البتة"(١٩٢). وقد استعاد الوزير صلاحياته وسلطاته بعد نجاح الخليفة الراضي بالله في القبض على محمد بن ياقوت. غير أن الأزمة المالية المستعصية التي واجهت الخلافة العباسية كانت سبباً في إحداث تبدل سريع في الوزراء حيث جرى تكليف كلاً من عبد الرحمن بن عيسى بن الجراح(١٩٣)، ومحمد بن القاسم الكرخي(١٩٤)، وسليمان بن الحسن بن مخلد(١٩٥) بالوزارة بالتتابع، قبل أن يراسل الخليفة، أبا بكر محمد بن رائق ويعرض عليه تولي منصب أمير الأمراء حيث "قلده الإمارة ورياسة الجيش ورد إليه تدبير أعمال الخراج

والضياع وأعمال المعاون في جميع النواحي وفوض إليه تدبير المملكة"(١٩٦).

ولما وصل ابن رائق إلى بغداد "رُتب فوق الوزير وخُلع عليه" وكان من نتائج ذلك "أن بطل أمر الوزارة فلم يكن الوزير ينظر في شيء من أمور النواحي ولا الدواوين ولا الأعمال ولا كان له غير اسم الوزارة فقط. وأن يحضر في أيام المواكب دار السلطان بسواد وسيف ومنطقة، ويقف ساكتاً، وصار ابن رائق وكاتبه ينظران في الأمر كله"(١٩٧). وبالرغم من وجود شبح للوزير يتمثل في وجود المنصب من الناحية الشكلية فقط، فإن اختيار المرشحين كان يخضع لرأي "أمير الأمراء"(١٩٨). وفي الأخير وخلال فترة خلافة المستكفي بالله أقدم أمير الأمراء توزون على منع الخليفة من تعيين أي شخص بمنصب الوزارة وحرمه من حق اتخاذ وزير له، وسمح له أن يستكتب من يدبر له أمر ضياعه فقط، مما يشير إلى إلغاء المنصب من بين المؤسسات الإدارية للدولة العباسية خلال هذه الفترة التي ختمت بالتسلط الأجنبي على الخلافة(١٩٩).

ومن كل ما تقدم يمكن أن تستنتج بأن سلطة الوزير العباسي خلال هذه الفترة كانت تتأثر بمدى قوة الخليفة أو ضعفه، وبموقف الأتراك والحاشية منه، وبطبيعة الأزمات المالية أو الإدارية التي كانت تواجه الدولة العباسية.

الهوامش والتعليقات

(١) المسعودي : التنبيه والإشراف ص٢٩٤ .

(٢) Sourdel: Le Vlazarat Abbaside, P.٧٣

(٣) الدوري : العصر العباسي الأول ص١٥٥ .

(٤) الطبري : تاريخ ١١٨٢/٣ .

(٥) ابن الطقطقي: الفخري، ص٢١٢ .

(٦) ابن النديم: الفهرست، ص١٩٠؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان ٤١٢/١٠ .

(٧) ابن خلكان: وفيات الأعيان ٤١٤/١؛ أبو الفدا : المختصر ٣٥/٢ .

(٨) الطبري: تاريخ ١١٨٣/٣ .

(٩) ن . م . س ١١٨٥/٣ .

(١٠) ن.م.س ١١٨٥/٣ .

(١١) الطبري: تاريخ ١١٨٤/٣ .

(١٢) ابن الأثير: الكامل ١٥٣/٦ .

(١٣) مسكويه: تجارب ٤٧٩/٦ .

(١٤) ابن الطقطقي: الفخري ص ص/٢١٢-٢١٣ .

(١٥) ن.م.س .

(١٦) الدوري: العصر العباسي الأول ص ١٥٥ .

(١٧) الجهشاري: نصوص ضائعة من كتاب الوزراء جمعها كوركيس عواد ص/٦٤؛ وانظر ابن الطقطقي: الفخري، ص٢١٣ .

(١٨) التنوخي: نشوار المحاضرة ١٥/٨ .

(١٩) ابن الطقطقي: الفخري ص ص/٢١٣-٢١٤ .

(٢٠) ن.م.س. ص٢١٣ .

(٢١) ن.م.س.

(٢٢) الطبري: تاريخ، ٣/١٣٠٨-١٣٠٩.
(٢٣) ن.م.س ٣/١٣٠٨-١٣١٣؛ ابن الأثير: الكامل ٦/١٩٠-١٩٢؛ الدينوري: الأخبار الطوال ص٤٠١ .
(٢٤) يوم الأربعاء الثامن من ربيع الأول سنة ٢٢٧هـ؛ الطبري: تاريخ ٣/١٣٢٩ .
(٢٥) ابن الطقطقي: الفخري ص ص/٢١٣-٢١٤ .
(٢٦) ن.م.س.
(٢٧) ن.م.س.
(٢٨) التنوخي: نشوار المحاضرة ٨/١٥ .
(٢٩) الطبري: تاريخ ٣/١٣٣١ .
(٣٠) الطبري: تاريخ ٣/١٣٥٠ .
(٣١) المسعودي: مروج الذهب ٤/٦٦ .
(٣٢) المسعودي: التنبيه والاشراف ص٣١٣؛ مروج الذهب ٣/٨٤
(٣٣) الطبري: تاريخ ٣/١٣٦٨.
(٣٤) ن.م.س ٣/١٣٦٩ .
(٣٥) الطبري: تاريخ ٣/١٣٧٢،١٣٧١-١٣٧٣؛ وانظر اليعقوبي: تاريخ ٣/٢٠٩؛ ابن الأثير: الكامل ٧/١٣؛ مسكويه: تجارب ٦/٥٣٩ .
(٣٦) أورد الطبري خبراً عن جلوس المتوكل "في قميص وسروال قاعد مع أبناء الأتراك، عندما جرى اختياره للخلافة"؛ تاريخ ٣/١٣٦٨.
(٣٧) ن.م.س ٣/١٣٣١ .
(٣٨) ن.م.س ٣/١٣٧٣ .
(٣٩) ن.م.س ٣/١٣٧٤ .
(٤٠) اليعقوبي: تاريخ ٣/٢٠٩؛ الطبري: تاريخ ٣/١٣٧٥-١٣٧٦؛ ابن الأثير: الكامل ٧/١٣؛ وانظر المسعودي: مروج ٤/٨٨ .
(٤١) الطبري: تاريخ ٣/١٣٧٣-١٣٧٤ .

(٤٢) ن.م.س ، تاريخ ١٣٧٨/٣؛ ابن الطقطقي: الفخري، ص٢١٦ .

(٤٣) الطبري: المصدر السابق ١٣٧٩/٣ .

(٤٤) ن.م.س ١٤٠٧/٣؛ ويذكر ابن الطقطقي أنه كان قد جرى استيزاره؛ الفخري ص٢١٦ في حين يذكر المسعودي أنه أنما استكتب، مروج ٨٩/٤ .

(٤٥) التنوخي: نشوار المحاضرة ١١/٨-١٣ .

(٤٦) الطبري: تاريخ ١٤٥٢/٣-١٤٥٣؛ الخطيب: تاريخ بغداد ١٥٠/٢ .

(٤٧) الطبري: تاريخ ١٤٥٣/٣-١٤٥٤؛ ابن الأثير: الكامل ٣٠/٧ .

(٤٨) الصولي: أخبار البحتري، ص١٠٣؛ الذهبي: العبر ٢٩/٢-٣٠؛ ابن العماد: شذرات ١٤٩/٢؛ وانظر ابن الأثير: الكامل ٤٠/٧؛ ابن خلدون: المقدمة ٥٩٩/٣ .

(٤٩) الطبري: تاريخ ١٤٥٢/٣-١٤٦٥؛ ابن الأثير: الكامل ٣١/٧-٣٥ .

(٥٠) الطبري: تاريخ ١٤٧٥/٣-١٤٧٦؛ ابن خلدون : المقدمة، ٥٩٧/٣ .

(٥١) الطبري: تاريخ ١٥٠١/٣-١٥٠٢؛ ابن الأثير: الكامل ٤٠/٨ .

(٥٢) ن.م.س ١٥٠٣/٣ .

(٥٣) ن.م.س ١٥١٣/٣ .

(٥٤) ن.م.س ١٥١٣/٣؛ اليعقوبي : تاريخ ٦٠٦/٢ .

(٥٥) ابن النديم: الفهرست، ص١٢٤؛ ابن الآبار: أعتاب الكتاب، ص١٦٥ .

(٥٦) الطبري، تاريخ، ١٥١٤/٣؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص٢٤٢ .

(٥٧) الطبري، تاريخ، ١٥١٤/٣ .

(٥٨) ابن الأثير، الكامل، ٥٥/٧-٥٦ وقد توهم الاربلي في خلاصة الذهب المسبوك، ص١٦٦ فذكر أن المستعين بالله كان قد استوزر عبيد الله بن يحيى بن خاقان بعد الجرجرائي، في حين ذكر الطبري في أحداث سنة ٢٤٨هـ أن الخاقاني كان قد خرج إلى الحج "فوجه خلفه رسول من الشيعة (العباسية) اسمه شعيب بنفيه إلى برقه، ومنعه من الحج" ، تاريخ، ١٥٠٦/٣.

(٥٩) ابن الطقطقي، الفخري، ص٢٢٤ .

(٦٠) ن.م.س ص٢٤٤ .

(٦١) ابن الطقطقي، الفخري، ص٢٤٤ .

(٦٢) الطبري، تاريخ، ١٦٤٧/٣؛ ابن الأثير، الكامل، ٥٩/٧؛ ابن كثير، البداية، ١٠/١١ .

(٦٣) المسعودي، مروج، ١٦٩/٤ .

(٦٤) الطبري، تاريخ، ١٧٠٧/٣– ١٧٠٨؛ ابن كثير، البداية، ١٦/١١؛ وانظر المسعودي، مروج، ١٦٩/٤ .

(٦٥) الطبري، تاريخ، ١٧٠٨/٣ .

(٦٦) ن.م.س .

(٦٧) المسعودي، مروج، ١٦٩/٤ .

(٦٨) السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص/٨٧ .

(٦٩) المسعودي، مروج، ١٨٣/٤ .

(٧٠) ابن الطقطقي، الفخري، ص٢٢٤؛ الأصبهاني، الأغاني، ٦٧/٢٠ .

(٧١) ابن الطقطقي، ن.م.س، ص٢٤٧ .

(٧٢) المسعودي، مروج، ١٨٣/٤؛ ابن الطقطقي، ن.م.س. ص٢٤٤ .

(٧٣) ابن النديم، الفهرست، ص١٢٤ .

(٧٤) الطبري، تاريخ، ١٨٣٩/٣ .

(٧٥) اليعقوبي، تاريخ، ٦١٩/٢؛ ابن الأثير، الكامل، ٨٤/٧ ..

(٧٦) في رجب سنة ٢٦٣هـ/٨٧٦؛ الطبري، تاريخ، ١٩١٥/٣ .

(٧٧) الطبري، تاريخ، ١٩١٥/٣؛ المسعودي،، مروج، ١٩٩/٤ ؛ ابن كثير، البداية، ٣٦/١١؛ ابن الجوزي، المنتظم، ٤٥/٥ .

(٧٨) الطبري، تاريخ، ١٩١٥/٣؛ ابن كثير، البداية، ٣٦/١١ ..

(٧٩) الطبري، تاريخ، ١٩٢٧/٣؛ ابن كثير، البداية، ٣٦/١١ .

(٨٠) ن.م.س .

(٨١) حصل ذلك في ٢٧ ذي القعدة سنة ٢٦٤هـ .

(٨٢) ابن الأثير، الكامل، ١١٦/٧ .

(٨٣) الطبري، تاريخ، ١٩٣١/٣؛ ابن الطقطقي، ، الفخري ، ص٢٥٢ .

(٨٤) ابن الطقطقي، الفخري، ص/٢٥٤.

(٨٥) الطبري، تاريخ، ٢١٠٤/٣؛ المسعودي، مروج، ١٦٩،٢٥٢،٢٦٤/٨؛ ابن الآبار، أعتاب، ص١٧٥ .

(٨٦) المسعودي، مروج، ٢٣٣/٤؛ ابن كثير ، البداية، ٦٦/١١؛ ابن الأثير، الكامل، ١٦٣/٧؛ ابن الجوزي، المنتظم، ١٢٣/٥ .

(٨٧) الطبري، تاريخ، ٢١٦٥/٣-٢١٧٨؛ ابن كثير، البداية، ٩١/١١؛ ابن الأثير، الكامل، ١٧٣/٧ .

(٨٨) الطبري، تاريخ، ٢٢٠٧/٣-٢٢٠٨؛ المسعودي، مروج، ٢٧٥/٤؛ ابن الأثير، الكامل، ١٨٣/٧-١٨٤؛ ابن العبري، مختصر، ص/١٥٣؛ السيوطي، تاريخ، ص٣٧٦ .

(٨٩) ابن كثير، البداية، ١١/ ٩٨؛ الذهبي، العبر، ٨٩/٢ .

(٩٠) ابن كثير، البداية، ٩٥/١١ .

(٩١) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، ، ٢١٧/١١ (ترجمة ٦١٢١).

(٩٢) ن.م.س ٩٥/١٠-٩٨ .

(٩٣)ابن الجوزي، المنتظم، ٣٧/٦؛ ابن الأثير، الكامل، ١٨٤/٧ .

(٩٤) المسعودي، مروج، ٢٧٦/٤؛ ابن كثير، البداية، ٩٥/١١ ..

(٩٥) الطبري، تاريخ، ٢٢٠٨/٣ وما بعدها .

(٩٦) ن.م.س .

(٩٧) ابن كثير، البداية، ٩٨/١١ .

(٩٨) الذهبي، العبر، ٨٩/٢؛ ابن الأبار، أعتاب، ص/١٨٧.

(٩٩) الصابي، الوزراء ، ص/٣٩٠؛ الهمداني، تكملة، ٨/١-٩ ؛ مسكويه، تجارب، ٣/٥-٤؛ ابن الأثير، الكامل، ٣/٨-٤ ..

(١٠٠) المسعودي، مروج، ٢٩٣/٤؛ القرطبي، صلة ، ص٢٣؛ وانظر الصابي، ص٢٣؛ وانظر الصابي، الوزراء، ص/٣٩٠ .

(١٠١) المسعودي، مروج، ٣٠٤/٤؛ مسكويه، تجارب، ٥/٥؛ القرطبي، صلة ، ص٢٦.

(١٠٢) الصابي، الوزراء ، ص ص٢٨٤،١٩٣-٢٨٥؛ مسكويه، تجارب، ٨/٥-١٣؛ ابن الاثير، الكامل، ٦/٨؛ الذهبي، العبر، ١٠٥/٢.

(١٠٣) الصابي، الوزراء، ص٢ص ١٢ .

(١٠٤) الصابي، الوزراء، ص٢٣٢٨؛ مسكويه، تجارب، ٥/٥؛ ابن الأثير، الكامل، ٧/٨ .

(١٠٥) مسكويه، تجارب، ١٣/٥؛ ابن الأثير، الكامل، ٧/٨.

(١٠٦) ن.م.س ..

(١٠٧) ن.م.س .

(١٠٨) الصابي، الوزراء، ص ص ٣٤-٣٥؛ ابن تغرى بردى، النجوم، ١٦٥/٣ .

(١٠٩) الصابي، ن.م.س .

(١١٠) الدوري، دراسات، ص١٩٢ .

(١١١) مسكويه، تجارب، ٢٠/٥؛ ابن الأثير، الكامل، ٢٢/٨ .

(١١٢) المسعودي، مروج، ٣٠٥/٤؛ الصابي، الوزراء، ص٣٤ ؛ القرطبي، صلة، ص ص/٣٦-٣٧؛ الهمداني، تكملة، ١٧/١-١٨؛ ابن الأثير، الكامل، ٢٢/٨؛ ابن كثير، البداية ، ١١٦/١١.

(١١٣) ابن الأثير، الكامل، ٢٢/٨؛ ابن الجوزي، المنتظم، ١٠٦/٦ ..

(١١٤) الدوري، دراسات، ص٢٠٠ .

(١١٥) مسكويه، تجارب، ٢٢/٥ ..

(١١٦) الهمداني، تكملة، ١٨/١؛ ياقوت، معجم، ٣٢٢/٥ .

(١١٧) مسكويه، تجارب، ٢٥/٥ .

(١١٨) ن.م.س ..

(١١٩) ن.م.س ٢٣/٥؛ ابن الأثير، الكامل، ٢٣/٨ ..

(١٢٠) مسكويه، تجارب، ٢٦/٥ .

(١٢١) الهمداني، تكمة، ١٩/١؛ ابن الأثير، الكامل، ٥٥/٧،٢٤؛ مسكويه، تجارب، ١٤٩/٥؛ القرطبي، صلة، ص١٢٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ٢٠٢/٦؛ ابن كثير، البداية، ١٥٤/١١ .

(١٢٢) القرطبي، صلة، ص٤٢؛ مسكويه، تجارب، ٣٤/٥؛ ابن كثير، البداية، ١٢١/١١ .

(١٢٣) مسكويه، تجارب، ٢٧/٥ .

(١٢٤) التنوخي، نشوار، ٦٦/٨؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٤٠ .

(١٢٥) مسكويه، تجارب، ٣٢/٥ .

(١٢٦) الصابي، الوزراء، ص٣١٠؛ ابن الأثير، الكامل، ٣٤/٨ ..

(١٢٧) مسكويه، تجارب، ٣٩/٥ .

(١٢٨) الصابي، الوزراء، ص٣١٠؛ مسكويه، تجارب، ٤٠/٥ ؛ المسعودي، مروج، ٣٠٥/٤؛ ابن الأثير، الكامل، ٣٤/٨ .

(١٢٩) الصابي، الوزراء، ص٣١٠؛ مسكويه، تجارب، ٤٠/٥ .

(١٣٠) في الثامن من ذي الحجة سنة ٣٠٤هـ/٩١٦م .

(١٣١) مسكويه، تجارب، ٥٦/٥ .

(١٣٢) الصابي، الوزراء،، ص٣٦-٣٧ .

(١٣٣) ن.م.س. ص٣٩ .

(١٣٤) القرطبي، صلة، ص٧٢ .

(١٣٥) الصابي، الوزراء، ص٣٩؛ مسكويه، تجارب، ٥٨/٥ ؛ القرطبي،، صلة، ص٧٣ .

(١٣٦) القرطبي، صلة، ص٧٣ .

(١٣٧) الصابي، الوزراء، ، ص٤٠؛ مسكويه، تجارب، ٥٨/٥؛ القرطبي، صلة ، ص٧٣؛ ابن الأثير، الكامل، ٣٨/٨ .

(١٣٨) مسكويه، تجارب، ٥٨/٥؛ الهمداني، تكملة، ٢٩/١؛ وقد قدم القرطبي في ٥٨/٥؛ الهمداني، تكملة، ٢٩/١؛ ابن الأثير في الكامل، ٣٨/٨ معلومات فيها اختلاف طفيف حيث أنهما أوردا ما يفيد بأن المبادرة جاءت من الخليفة نفسه.

(١٣٩) مسكويه، تجارب، ٥٩٥/٥ .

(١٤٠) ابن الطقطقي، الفخري، ص٢٤٣ .

(١٤١) مسكويه، تجارب، ٦٠/٥ .

(١٤٢) مسكويه، تجارب، ٦٠/٥؛ الهمداني، تكملة، ٣٠/١؛ ابن الأثير، الكامل، ٣٨/٨؛ ابن كثير، البداية، ١٢٩/١١ .

(١٤٣) الصابي، الوزراء، ، ص ص٣٩-٤٠؛ القرطبي، صلة، ص٧٩؛ الدوري، دراسات، ص ص/٢٠٢-٢٠٣ .

(١٤٤) الصابي، الوزراء، ، ص ص١٠٨-١١٠؛ مسكويه، تجارب، ٧٣/٥-٧٥؛ تاريخ، ص١٣٠؛ السامرائي، المؤسسات، ص١٢٢ .

(١٤٥) القرطبي، صلة ، ص٨٥ .

(١٤٦) الصابي، الوزراء، ، ص٤٠؛ مسكويه، تجارب، ٩١/٥؛ الهمداني، تكملة، ٤٣/١؛ ابن الجوزي، المنتظم، ١٨٣/٦ .

(١٤٧) القرطبي، صلة، ص٨٥ .

(١٤٨) الصابي، الوزراء، ، ص١٠٥؛ الدوري، دراسات، ص٢٠٤ .

(١٤٩) الصابي، الوزراء، ، ص ص٤١-٤٤؛ الهمداني، تكملة ٥٦/١، مسكويه، تجارب، ٩٤/٥-١٠١؛ ابن الجوزي، المنتظم، ١٨٣/٦ .

(١٥٠) ابن الأثير، الكامل، ٥٠/٨-٥١ .

(١٥١) الصابي، الوزراء، ، ص ص ٦٠-٦١٤٠؛ مسكويه، تجارب، ١٢١/٥؛ الهمداني، تكملة، ٥٧/١؛ ابن الأثير، الكامل، ٥٠/٨-٥١؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ١٥٠/١١ .

(١٥٢) القرطبي، صلة، ص١٢٠؛ مسكويه، تجارب، ١٢٧/٥ .

(١٥٣) الصابي، الوزراء، ، ص٦٩؛ مسكويه، ن.م.س، ١٣٦/٥؛ ابن الأثير، الكامل، ٥٢/٨ .

(١٥٤) الصابي، المصدر السابق، ص ص٦٩-٧١؛ مسكويه، المصدر السابق، ١٣٧/٥-١٣٨.

(١٥٥) الصابي، المصدر السابق، ص٧١؛ الهمداني، التكملة، ص ص/٥٧-٥٨؛ ابن الأثير، الكامل، ٥٢/٨؛ ابن كثير، ٥٢؛ ابن كثير، البداية، ١٥١/١١.

(١٥٦) مسكويه، تجارب، ١٢٧/٥ .

(١٥٧) ن.م.س ١٤٢/٥ .

(١٥٨) مسكويه، تجارب، ١٤٢/٥-١٤٥؛ ابن تغرى بردى، النجوم، ٢١٣/٣ .

(١٥٩)مسكويه، المصدر السابق، ، ١٤٣/٥ ؛ ابن الأثير، الكامل، ٥٥/٨ .

(١٦٠) مسكويه، المصدر السابق، ١٤٩/٥؛ القرطبي، صلة ، ص ١٢٩؛ ابن الأثير، الكامل، ٥٥/٨؛ ابن كثير، البداية، ١٥٤/١١ .

(١٦١) الصابي، الوزراء، ، ص٣٤٠؛ ابن الأثير، الكامل، ٦٢/٨ ، وقد تسلم علي بن عيسى الوزارة في الخامس من صفر سنة ٣١٥هـ/٩٢٧م .

(١٦٢) مسكويه، تجارب، ١٥٩/٥ .

(١٦٣) المصدر السابق، ١٨٥/٥؛ الهمداني، تكملة، ٧٢/١، الصابي، الوزراء، ، ص٣٤٢، وعن الأعطيات الإضافية وزيادة النفقات وأرزاق الخدم والحاشية انظر ابن الأثير، الكامل، ٦٢/٨.

(١٦٤) مسكويه، تجارب، ١٦٤/٥ ، ١٩٥ ؛ القرطبي، صلة ، ص١٤٤؛ ابن الأثير، الكامل، ٧٠/٨ .

(١٦٥) مسكويه، تجارب، ٢٠٣/٥؛ القرطبي، صلة ، ص١٥٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ٢٣١/٦؛ ابن الأثير، الكامل، ٧٤/٨؛ ابن كثير، البداية، ١٦٤/١١ .

(١٦٦) مسكويه، تجارب، ٢٠٤/٥-٢٠٥ .

(١٦٧) تولى الوزارة في نهاية جمادى الأولى سنة ٣١٨هـ/٩٢٧م .

(١٦٨) مسكويه، تجارب، ٢٠٥/٥ .

(١٦٩) تولى الوزارة في نهاية رجب ٣١٩هـ/٩٢٨م، ابن الأثير، ، الكامل، ٧٦/٨ .

(١٧٠) مسكويه، تجارب، ٢١٢/٥-٢١٣؛ ابن الأثير، الكامل، ٧٧/٨ .

(١٧١) ابن تغرى بردى، النجوم، ٢٢٩/٣ .

(١٧٢) كان ذلك في ٢٩ رمضان ٣١٩هـ/٩٣١م؛ مسكويه، تجارب، ٢١٤/٥؛ ابن الأثير، الكامل، ٨٧/٨؛ ابن كثير، البداية، ١٦٦/١١ .

(١٧٣) مسكويه، تجارب، ٢١٩/٥ .

(١٧٤) ن.م.س ٢٢٢/٥، الهمداني، تكملة، ٨٣/١ .

(١٧٥) مسكويه، تجارب، ٢٢٣/٥؛ ابن الجوزي، المنتظم، ٢٤٣/٦؛ ابن الأثير، الكامل، ٨١/٨. وانظر الهمداني، تكملة، ٨٣/١؛ الذهبي، ٨٣/١؛ الذهبي، ٨٣/١؛ الذهبي، العبر، ١٧٤/٢؛ ابن العماد، شذرات، ٢٨٠/٢ .

(١٧٦) الهمداني، تكملة، ٨٤/٢؛ ابن الأثير، الكامل، ٨١/٨ .

(١٧٧) مسكويه، تجارب، ٢٢٩/٥ .

(١٧٨) المسعودي، مروج، ٣٠٦/٤؛ مسكويه، تجارب، ٢٤١/٥؛ القرطبي، صلة، ص١٧٤-١٨٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ٢٤٣/٦؛ ابن الأثير، الكامل، ٨١/٨.

(١٧٩) الدوري، دراسات، ص١٩٢ .

(١٨٠) الهمداني، تكملة، ٩٠/١ ؛ ابن الأثير، الكامل، ٨٣/٨ . وقد جرى استيزاره في التاسع من شوال سنة ٣٢٠هـ/٩٣٢م .

(١٨١) ابن الجوزي، المنتظم، ٢٤٩/٦ .

(١٨٢) مسكويه، تجارب، ٢٥٩/٥-٢٦٠؛ ابن الأثير، الكامل، ٨٥/٨ .

(١٨٣) مسكويه، تجارب، ٢٦٥/٥ .

(١٨٤) ن.م.س ٢٦٥/٥؛ ابن الأثير، الكامل، ٨٧/٨ .

(١٨٥) مسكويه، المصدر السابق ٢٦٥/٥ .

(١٨٦) مسكويه، تجارب، ٢٦٥/٥؛ الهمداني، تكملة، ص٩٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، ٢٥٠/٦؛ ابن تغرى بردى، النجوم، ٢٣٩/٣؛ ابن الأثير، الكامل، ٩٠/٨؛ ابن كثير، البداية، ١٧٢/١١ .

(١٨٧) مسكويه، تجارب، ٢٧٢/٥ .

(١٨٨) ن.م.س ٢٧٣/٥؛ الهمداني، تكملة، ١٠١/١ .

(١٨٩) مسكويه، المصدر السابق؛ الهمداني، المصدر السابق.

(١٩٠) مسكويه، المصدر السابق، ٢٩٢/٥؛ ابن الأثير، الكامل، ٩٧/٨ وكان ذلك في السادس من جمادى الأولى عام (٣٢٢هـ/٩٣٣م).

(١٩١) الهمداني، تكملة، ١٠٣/١؛ ابن كثير، البداية، ١٧٨/١١؛ ابن الجوزي، المنتظم، ٢٥٦/٦.

(١٩٢) الصولي، أخبار الراضي والمتقي، ص ٣١ .

(١٩٣) استوزر في السادس من جمادى الأولى، ٣٢٤هـ/٩٣٥م وعزل في نهاية الشهر ؛ الصولي، أخبار الراضي والمتّقي، ص٨١ ؛ مسكويه، تجارب، ٣٤٦/٥؛ الهمداني، تكملة، ١١٧/١ .

(١٩٤) الصولي، أخبار، ص٨١؛ وقد استوزر في جمادى الثانية وعزل في رجب من عام ٣٢٤هـ..

(١٩٥) الهمداني، تكملة، ١٢٧/١؛ مسكويه ، تجارب، ٣٥٠/٥؛ واستمرت وزارته بين رجب وذي الحجة عام ٣٢٤هـ .

(١٩٦) مسكويه، المصدر السابق، ٣٥١/٥ .

(١٩٧) المصدر السابق، ٣٥٢/٥؛ ابن الأثير، الكامل، ١١٣/٨ .

(١٩٨) الصولي، أخبار الراضي والمتقي، ص١٠١ .

(١٩٩) الهمداني، تكملة، ٧٦/١؛ مسكويه، تجارب، ٧٨/٦ .

المصادر والمراجع

المصـــــادر:

- ابن الأبار، محمد بن عبد الله القضاعي (ت٣٨٥هـ):
- أعتاب الكتاب، باعتناء: س.آشتور، (دمشق ١٩٦١).
- ابن الأثير، محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (ت٦٣٠هـ):
- الكامل في التاريخ ، ١٠ أجزاء، دار الكتاب العربي (بيروت ١٤٠٠هـ).
- الاربلي، عبد الرحمن بن سنبط تينثو الاربلي (ت٧١٧هـ):
- خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك، بإشراف مكي جاسم.
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت٣٥٦هـ):
- كتاب الأغاني، ٢٤ جزءاً، مطبعة دار الكتب (القاهرة ١٣٨٣هـ).
- مقاتل الطالبيين، تحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة ١٣٦٨هـ).
- ابن تغري بردي:
- النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة، (القاهرة ١٣٨٣هـ).
- التنوخي، أبو علي الحسن بن أبي القاسم علي بن محمد بن ابي الفهم (ت٣٨٤هـ):
- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة (جامع التاريخ)، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر (بيروت ١٣٩٨م).
- الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس بن عبد الله (ت٣٣٥هـ):
- نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتاب، نشر كوركيس عواد، (بغداد ١٩٥٦).
- كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، (القاهرة ١٣٥٧هـ).

- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي القرشي البغدادي الحنبلي (ت٥٩٧هـ):
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (الدكن ١٣٥٧هـ) .
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي الشافعي (ت٤٦٣هـ):
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، ١٤ جزءاً، مكتبة الخانجي، مطبعة السعادة، (القاهرة ١٩٣١م).
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون المالكي (ت٨٠٨هـ):
- المقدمة، منشورات مؤسسة جمال للطباعة والنشر، (بيروت ١٣٩٩هـ).
- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي الاربيلي الشافعي (ت٦٨١هـ):
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، باعتناء إحسان عباس، منشورات دار صادر (بيروت ١٣٩٨هـ).
- الدينوري، أبو حنيفة احمد بن داود (ت٢٨٢هـ):
- الاخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر مراجعة جمال الدين الشيال، وزارة المعارف والإرشاد القومي، (القاهرة ١٩٦٠م).
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ):
- العبر في خبر من غبر، تحقيق صلاح فؤاد السيد.
- الصابي، ابو الحسين هلال بن المحسن بن إبراهيم (ت٤٤٨هـ):
- كتاب الوزراء، أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق أحمد عبد الستار فرج، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي (القاهرة ١٩٥٨م).
- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله بن عباس البغدادي (ت٣٣٣هـ):
- أخبار الراضي والمتقي، باعتناء ج هيوارث، (لندن ١٩٣٥م).
- الطبري، محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ):

- تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، (بيروت، د.ت).
- ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا:
- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار بيروت للطباعة (بيروت ١٣٨٥هـ).
- ابن طيفور:
- تاريخ بغداد، باعتناء كلير، (لايبزج ١٩٠٨).
- ابن العماد، ابو الفلاح عبد الحي بن لاعماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ):
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، مطبعة القدس (القاهرة ١٣٥٠هـ).
- أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الشافعي (ت٧٣٢هـ) :
- المختصر في أخبار البشر، دار الكتاب اللبناني (بيروت، د.ت).
- تقويم البلدان، باعتناء رينولد ودي سلان، دار الطباعة السلطانية (باريس ١٨٤٠).
- القرطبي، عريب بن سعد الكاتب القرطبي (ت٣٦٩هـ):
- صلة تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات دار سويدان – لبنان (بيروت د.ت).
- ابن كثير، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤):
- البداية والنهاية، مكتبة المعارف، (بيروت، ١٩٧٧م).
- المسعودي، أبو الحسن علي بن حسين بن علي المسعودي (ت٣٤٦هـ):
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر (بيروت ١٩٧٣م).
- التنبيه والإشراف، دار مكتبة الهلال، لبنان (بيروت ١٩٨١م).
- ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد المعروف بمسكويه (ت٤٢١هـ):
- تجارب الأمم وتعاقب الهمم، باعتناء دي غويه وآمدروز، طبعة بريل، (لايدن ١٨٧١م).
- ابن النديم، محمد بن إسحاق النديم (ت٣٨٥هـ):
- كتاب الفهرست، دار المعرفة (بيروت ١٣٩٨هـ) .

- الهمداني، محمد بن عبد الملك الهمداني (ت٥٢١هـ):
- تكملة تاريخ الطبري، تحقيق البيرت كنعان، المطبعة الكاثوليكية (بيروت ١٩٥٩م).
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ):
- معجم البلدان، ٦ أجزاء، باعتناء ويستنفيلد، (لايبزج ١٨٦٦-١٨٧٠م).
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت٢٨٤هـ):
- تاريخ اليعقوبي، منشورات دار صادر، (بيروت، د.ت).
- كتاب البلدان، باعتناء دي غويه، مطبعة بريل (لايدن ١٨٩١م).

المراجع:

- الدوري، عبد العزيز عبد الكريم:
- العصر العباسي الأول، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة (بيروت، ١٩٩٧م).
- دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مطبعة السريان (بغداد ١٩٤٥م).
- تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، منشورات دار المشرق لبنان، (بيروت ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م).
- السامرائي، حسام الدين قوام حسن:
- المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٨٣).
- سورديل، دي :
- الوزارة العباسية، (باريس ١٩٥٧م).